محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

د. رايس فضيل

جامعة تبسة-الجزائر

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل أهم مسببات الظاهرة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، حيث تعتبر هذه الأخيرة جد معقد نظرا لتعدد وتداخل مسبباتها، بين أسباب نقدية وأسباب هيكلة، كما يساهم التضخم المستورد بشكل كبير في تفاقم هذه الظاهرة، كل هذا جعل أثارها عميقة ومكلفة، بالإضافة إلى أن تحميل سياسة بمفردها كالسياسة النقدية أو الموازنية مواجهة هذه المشكلة يعتبر تقصيرا كبيرا، ويستلزم الأمر صياغة سياسات على المستوى الكلي متناسقة فيما بينها تنتشل الإقتصاد الوطني من وضعية التخلف والركود التي يعيشها، وإستغلال موارده بالشكل الذي يجعل الإنتاج كافيا ومتنوعا.

الكلمات المفتاحية: رقم قياسي لأسعار المستهلك، وضعية نقدية، تضخم مستهدف، صافي الأصول الخارجية.

Summary:

This article aims to analyze the most important causes of the inflationary phenomenon in Algeria during the period 2000-2015 Where the latter is considered a very complex due to the multiplicity and overlapping causes, between monetary causes and other structural, imported inflation also contributes significantly to the worsening of this phenomenon ,All this made its effects profound and expensive, in addition to the load on alone policy such as monetary policy or budgetary to face this problem is a major shortcoming, And it requires the formulation of consistent policies at the macro level to pull off the national economy and the status of underdevelopment and stagnation experienced by, and the exploitation of resources in the form that makes production enough and diverse and contributes to the stability of prices and the purchasing power of the national currency

key words: consumer price index number CPI ,the monetary situation, Inflation target , net external. assets

المقدمة:

في الجزائر يعتبر تحليل الظاهرة التضخمية معقدا للغاية نظرا لتعدد أسبابها، فمن أسباب هيكلية إلى أسباب نقدية بالإضافة إلى أثر التضخم المستورد من أهم الشركاء التجاريين والذي يصل إلى الإقتصاد الوطني عبر العديد من القنوات.

وتعتبر الفترة (2000-2015) فترة مميزة لعدة أسباب، فمن جهة تم الإنتهاء من برامج الإصلاح المدعمة والمفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، ومن جهة أخرى فإن الظروف الإقتصادية على المستوى الدولي كانت مهيئة لصالح الجزائر فيما يتعلق بأسعار المحروقات حيث بدأت أسعار هذه المادة بالتحسن منذ سنة 1999، وهو ما أدى إلى تحسن بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي، إلا أن هذا التحسن لم يخلو من ظهور إختلالات جديدة لم تكن معروفة من قبل عملت في مجملها مع إختلالات لطالما رافقت الإقتصاد الوطني منذ عقود على تغذية الضغوط التضخمية بشكل أصبح التضخم وخاصة منذ سنة 2004 مشكلة مستعصية وتنذر بإنحرافات إقتصادية وإجتماعية خطيرة.

يعتبر فائض السيولة النقدية الذي عرفه الإقتصاد الوطني منذ سنة 2001 من أهم الظواهر المستجدة على الإقتصاد الوطني والتي دفعت بقوة مستوى التضخم إلى مستويات قياسية، فعلى عكس ما كان سائدا في الجزائر خلال فترة التسعينات من نقص السيولة، أدت أسعار المحروقات المرتفعة إلى ظاهرة نقدية فريدة من نوعها في الجزائر وهي أن الفائض في السيولة تجاوز منذ سنة 2001 الكتلة النقدية (M_1) وتجاوز الكتلة النقدية (M_2) إبتداءا من سنة 2004، وحسب تقارير بنك الجزائر فإن ذلك يعتبر قوة دفع جديدة للتضخم لم تكن موجودة من قبل.

من ناحية أخرى فإن الخلل التاريخي والحقيقي في الإقتصاد الوطني والمتمثل في عدم تنوعه إنتاجيا وإعتماده المفرط على قطاع المحروقات يعتبر ذلك محفزا لتضخم طويل الأمد يبقى ببقاء هذا الخلل، نتج عن ذلك إستيراد متهور وأغرق للسوق الوطنية بسلع متدنية الجودة وعالية السعر، كما أن الإعتماد المبالغ فيه للإقتصاد الوطني في تأمين أغلب إحتياجاته الغذائية على الخارج جعل الجزائر تتحمل نسبة كبيرة من التضخم الحاصل في الأسواق الدولية.

على صعيد أخر تعتبر السياسة المالية المنتهجة ذات طابع تضخمي في أغلب الأحيان من خلال النفقات العامة وتغذيتها لقوى الطلب الكلي دون أن يقابل ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات، كما أن الدعم الذي تطبقه الدولة على بعض السلع يوضح بعض جوانب التضخم أيضا.

مشكلة البحث: تأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 2000-2015؟

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل عناصر المشكلة:

-إلى أي مدى يمكن الإعتماد على المعطيات الرسمية للتضخم؟

-إلى أي مدى تساهم الإختلالات النقدية في زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر؟

-كيف يساهم التضخم المستورد في زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر؟

-كيف يؤثر نشاط الخزينة العمومية (الإنفاق العام) على التضخم في الجزائر؟

أهمية الموضوع:

يعتبر التضخم مشكلة إقتصادية تشغل بال أصحاب القرار في أي دولة، وفي الجزائر يسعى بنك الجزائر للسيطرة على هذه الظاهرة بالإعتماد على الأدوات المتاحة للسياسة النقدية، ويظهر الواقع صعوبة التعامل مع هذه المشكلة نظرا لتعدد مصادرها، والحال هذا تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية تحليل هذه الظاهرة من خلال تحليل أهم جوانبها وتوضيح مساهمة بعض القطاعات الإستراتيجية في تفاقمها.

فرضية الدراسة:

يعتبر التضخم في الجزائر مشكلة متعددة الأسباب ترتبط في مجملها بالإختلالات الهيكلية التي يعرفها الإقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

هناك إهتمام بدراسات التضخم وأسبابه وأثاره وفي مايلي بعض الدراسات المتعلقة بالتضخم ومحدداته:

-دراسة الباحثة هبة عبد الرحمان التي تحمل عنوان: **ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)**، حاولت الدراسة الوصول إلى أهم أسباب التضخم في الدول العربية وقد لخصتها في مجموعة الإختلالات الهيكلية الكلية: الإصدار النقدي، التضخم المستورد، وضعية الموازنة العامة، ومشكلة عدم التنوع الإنتاجي.

دراسة لصندوق النقد الدولي حول الجزائر صدرت سنة 2004 تحت عنوان (**Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix)** أشارت الدراسة إلى أن معدلات التضخم في الجزائر في الأجل القصير تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الموسمية في مستويات الإنتاج الزراعي نتيجة التغيرات المناخية، كما أنها تتأثر كذلك بحجم الواردات والتغيرات في

-مستويات المعروض النقدي، فيما تتأثر معدلات التضخم في الأجل الطويل بتضخم الشركاء التجاريين والتغيرات في اسعار الصرف إضافة إلى المعروض النقدي.

-دراسة الباحث عبد الله قوري يحيى دراسة نشرت بمجلة الباحث العدد 14 الصادر سنة 2014، بعنوان: **محددات التضخم في الجزائر :دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 2012-1970**، خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل تعتبر محددات للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 أهمها: الأجور، الواردات، الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي.

تقسيم البحث: ينقسم البحث إلى المحاور التالية:

- تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر.
- التضخم في الجزائر: ملاحظات حول معدل الإستهداف.
- الوفرة النقدية وإستهداف التضخم (2000-2015).
- التضخم المستورد وإهدار الثروة.
- الأثر التضخمي لنشاط الخزينة.

1 -**تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر:** حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن مؤشر أسعار الإستهلاك على المستوى الوطني يتم تأسيسه بناءا على عينة من المدن تضم 17 مدينة وقرية تمثل مناطق مختلفة من الجزائر، هذا المؤشر يسمح بتحليل تطور أسعار التجزئة على كامل التراب الوطني، يشمل هذا المؤشر بين 256 إلى 261 مادة مقسمة على ثمانية أصناف للسلع (Office National des Statistiques, N° 176, Août 2010.):

1- المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية. 2- الملابس والأحذية.
3- السكن والنفقات.4- الأثاث. 5- الصحة.
6- النقل/ الإتصال. 7- التربية والثقافة والنشاطات. 8- أخرى.

ورغم حرص الديوان على تقديم إحصاءات دورية على المستوى الوطني إلا أن بنك الجزائر يعتمد على مؤشر مدينة الجزائر في حسابه للتضخم والذي يحسب بناءا على نفس المعطيات السابقة، أدى هذا الأمر إلى بروز تباين بين المؤشرين كما هو موضح في الجدول رقم (01).

جدول رقم (01): مؤشر أسعار الإستهلاك

السنة	أغذية ومشروبات غير كحولية	ملابس، أحذية	السكن، المصاريف	أثاث وأدوات التأثيث	النظافة، الصحة الجسدية	النقل والإتصال	الثقافة، التربية والترفيه	مختلفة	المؤشر على مستوى مدينة الجزائر	المؤشر على المستوى الوطني	التضخم الأساسي
2000	-0,8	1,4	1,7	0,9	3,6	2,3	-4,4	2,6	0,3	-0,6	
2001	5,5	3,6	2,4	2	6,8	3,3	0,6	3,1	4,2	3,5	3,7
2002	0,3	1,1	0,0	0,4	0,6	2,9	1	5,8	1,4	2,2	1,6
2003	3,9	0,0	1,7	-0,4	1	5,6	0,2	0,4	4,3	3,5	1,1
2004	3,7	0,0	1,7	-0,4	0,0	10,6	0,8	3,6	4	4,6	2,2
2005	-0,7	0,3	13,4	-0,2	1,1	9,8	0,3	0,0	1,4	1,9	2,9
2006	4,2	0,3	4,1	0,1	1,0	-0,1	0,5	1,3	2,3	1,8	1,4
2007	6,4	-0,3	2,1	0,4	1,8	2,2	2,1	2,3	3,7	3,9	2
2008	7,5	-0,2	1,1	1,1	1,8	4,0	5,2	5,2	4,9	4,4	5,2
2009	8,2	0,4	2,7	1,8	3,4	3,6	6,0	3,9	5,74	6,1	2,4
2010	4,2	2,7	1,9	3,5	2,8	2,5	-0,1	11,0	3,91	4,1	4,4
2011	4,2	3,7	1,4	3,5	4,4	3	0,6	14,9	4,5	5,6	4,5
2012	12,2	5,8	4,5	3,9	4,3	4,5	2,9	13,4	8,89	9,7	5,6
2013	3,2	7,8	1,6	2,7	4,1	5,1	-2,9	0,8	3,30		3,03
2014	3,9	7,1	1,3	3,6	4,4	-1,1	8,9	0,6	2,92	3,8	2,2
2015	4,7	8,7	1,3	4,4	6,1	3,7	4,9	6,8	4,8	4,4	4,8

Source: BANQUE D'ALGERIE, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT2015,2012, 2010, 2007, 2004, 2001.

من خلال بيانات الجدول يظهر التفاوت الكبير بين المؤشرين، مما يدفع إلى إبداء بعض الملاحظات حول موثوقية إستخدام بنك الجزائر لمؤشر أسعار الإستهلاك لمدينة الجزائر لحساب التضخم عوضا عن مؤشر أسعار الإستهلاك على المستوى الوطني:

– المؤشر على المستوى الوطني لا يسير في نفس إتجاه المؤشر على مستوى الجزائر العاصمة، فبينما كان هناك إنكماش في الأسعار على المستوى الوطني سنة 2000 كان هناك تغير موجب للمستوى العام للأسعار على مستوى مدينة الجزائر، أيضا خلال كل السنوات تقريبا كان المؤشر على المستوى الوطني أكبر من المؤشر على مستوى مدينة الجزائر بإستثناء سنة 2015، وحسب بنك الجزائر(تقرير بنك الجزائر، 2015) وعلى عكس السنوات السابقة حيث كان معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المولد الرئيسي للتضخم فإن تضخم سنة 2015 ينسب إلى إرتفاع أسعار السلع المعملية وأسعار الخدمات التي فاقت 4 %، إلى جانب إرتفاع أسعار المواد الغذائية، ليبلغ معدل التضخم السنوي % 4,8، هذا وقد ساهمت كل فئة من السلع في التضخم بنسب تقارب وزنها في المؤشر.

– هناك تباين كبير بين أنماط الإستهلاك بين مدينة الجزائر وأغلبية مناطق الوطن لذا لا يمكن الإعتماد على سلوك مدينة وتعميمه على كامل التراب الوطني.

– إن وفرة وندرة المواد المعتمدة لحساب المؤشر تؤدي إلى تباين أسعار هذه المواد من منطقة إلى أخرى عبر التراب الوطني.

– إن تطور الوضع النقدي لا يتماشى مع تطور الأسعار وذلك لأنه خلال الفترة المذكورة كانت المتغيرات الخارجية هي أهم محددات الوضعية النقدية، في حين أن تطور الأسعار مرتبط بمقدار الدعم المقدم من طرف الدولة.

لذا فإن الإجراء الواجب إتباعه هو الإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات في تشكيل مؤشر وطني للأسعار، يعبر فعلا عن أنماط الإستهلاك وكذا يساعد على تحديد مدى الوفرة والندرة في المواد، ومن جهة أخرى يساعد على صياغة سياسة دعم تستفيد منها الفئات ذات الدخل المنخفض، كما أنه من غير المنطقي الإعتماد على مؤشر مدينة لصياغة سياسة على المستوى الوطني لدعم الأسعار.

من جهة أخرى يصعب جدا تحديد المساهمة النسبية لكل عامل من عوامل التضخم في الجزائر، لعدة أسباب أهمها غياب البيانات التفصيلية، إلا أن ذلك لا يمنع من البحث عن المحدد أو المحددات الرئيسية في إحداث الظاهرة التضخمية.

عند تحليل تطور كل مجموعة على حدى ومقارنتها بالرقم الإجمالي تظهر بعض الإتجاهات المتشابهة وذات الصلة ببعضها البعض، فمثلا المجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) كانت تغيراتها في نفس إتجاه تغيرات الرقم القياسي الإجمالي، فالسنوات التي عرفت معدل تضخم منخفض كان معدل تغير أسعار هذه المجموعة أقل مستوى لها، فأقل معدلات التضخم خلال فترة الدراسة كانت خلال السنوات: 2000، 2002، 2005، وكانت على التوالي:0,3%،1,6% ،1,4%، خلال هذه السنوات كان معدل تغير أسعار المجموعة الأولى على التوالي: 0,8%-،0,3%-،0,7% وهي أقل نسب تغير للمجموعة خلال الفترة المذكورة.

من جهة أخرى وخلال السنوات التي إرتفع فيها معدل التضخم تزامن ذلك مع نسب تغير مرتفعة لأسعار المجموعة الأولى، فأعلى معدلات التضخم كانت خلال السنوات: 2008، 2009، 2012، 2015 وكانت على التوالي: 4,86%، 5,74%، 8,89%، 4,8%، خلال هذه

السنوات كان معدل تغير أسعار المجموعة الأولى على التوالي: 7,5%، 8,2%، 8,89%، 4,8%.

يمكن القول أن تغيرات أسعار المجموعة الأولى لها دور كبير في تفسير الظاهرة التضخمية في الجزائر، ويدل ما سبق على مشكل العرض والطلب في سوق السلع الإستهلاكية، فالجزائر من الدول التي تحتل فيها الواردات الغذائية مكانة هامة في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف وعدم تنوع الإنتاج الوطني، فالمشكلة فيما يخص السلع الإستهلاكية تتركز في جانب العرض أكثر منه في جانب الطلب، من جهة أخرى ففي كل السنوات تقريبا تبرز ظاهرة فريدة من نوعها عند تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر فبإستثناء المجموعة الأولى كل المجموعات الأخرى تعرف أسعارها تذبذبات بالزيادة أو الإنخفاض وهو ما يدل على عمق المشكلة في جانب السلع الإستهلاكية الغذائية.

خلال الفترة: 2000-2005:

كان هناك شبه إستقرار في كل المجموعات بإستثناء المجموعة الأولى.

خلال الفترة: 2006-2010:

إضافة إلى تضخم أسعار المجموعة الأولى عرفت مجموعتي الصحة والنظافة الجسدية والنقل والإتصال زيادة ملحوظة خاصة مع نهاية الفترة وهذا مقارنة بالسنوات السابقة.

خلال الفترة: 2011-2015:

بقيت المجموعة الأولى على نفس الوتيرة والملفت للإنتباه بروز زيادة ملحوظة في: الملابس والأحذية، الأثاث وأدوات التأثيث، الصحة والنظافة الجسدية، النقل والإتصال، التربية والثقافة والترفيه.

نظريا فإن تطور الأسعار لا يعكس دائما مشاكل أو إختناقات جانب العرض، وإنما ربما تكون هناك تغيرات مفاجئة في جانب الطلب كتغير الأذواق والتفضيلات وأنماط الإنفاق، وهذا جزء مما حدث في الجزائر فخلال فترة الدراسة عرفت الواردات إرتفاعا جنونيا من حيث كميات السلع أو قيم هذه السلع ويرجع كل ذلك إلى تعاظم مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، من جهة أخرى لعبت الزيادات في الأجور إبتداءا من سنة 2011 دورا لا يستهان به في رفع الأسعار وتوجيه الإنفاق بطريقة مختلفة عن السنوات السابقة (قبل 2011)، وهو ما يدل على أن هناك إستجابة ومرونة في

جانب الطلب بسبب زيادة المداخيل وتغير الأسعار، على عكس جانب العرض الذي مايزال يعاني من التخلف الهيكلي القديم الجديد، فالإقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من الضعف الإنتاجي ويعجز عن توفير أغلب الإحتياجات الضرورية خاصة في المجال الغذائي، والسلع الأخرى التي تحتويها السلة التي يحسب التضخم على أساسها.

يوضح الجدول السابق تغيرات التضخم الأساسي المقاس بزيادة المؤشر خارج المواد الفلاحية الطازجة، وبالرغم من كونه أقل من متوسط التضخم في أغلب السنوات يبقى هذا التضخم الأساسي مرتفعا خاصة سنة 2015، الأمر الذي يشير أن التضخم القوي أصبح هيكليا وليس ناتجا عن صدمات خارجية أو داخلية فقط، وحسب بنك الجزائر قد يكون مرتبطا بعاملين إثنين:

الأول: قد يشكل العامل الأساسي وهوإختلالات السوق الناجمة عن النقائص التنظيمية خصوصا الغموض في تكون الأسعار.

العامل **الثاني:** إرتفاعات الأجور من دون إرتباط مباشر بنمو الإنتاجية.

فعلا تتخلل فترة الدراسة سنة تضمنت ظاهرتين مهمتين تشكلان عاملين مهمين لمراجعة طريقة حساب التضخم خاصة تحديد سنة الأساس، الحدث الأول هو الإجراءات الإستثنائية التي إتخذتها الحكومة مع بداية سنة 2011 والمتمثلة في الإعفاءات الجبائية على بعض السلع الغذائية الأساسية المستوردة لتحييد تأثيرها على القوة الشرائية لمحدودي الدخل، أما العامل الثاني يتمثل في الزيادات في أجور الموظفين والتي جائت في شكل مخلفات مقسمة بين سنتي 2011 و2012 والتي نتج عنها القفزة النوعية للتضخم سنة 2012 حيث وصل لأعلى مستوى خلال فترة الدراسة، العامل الثاني والمتمثل في الزيادات في الأجور والتي وصلت للموظفين في شكل دفعات معتبرة وبأثر رجعي إبتداءا من سنة 2008 يشكل حدثا تضخميا يستدعي مراجعة دقيقة لسنة الأساس حيث يصعب جدا مقارنة السنوات اللاحقة (2013، 2014، 2015) أو السنوات السابقة (2000...2011) بسنة 2012، فهذه السنة وبهذه الكتلة من الإنفاق الشخصي للأفراد شكلت إنحرافا كبيرا لإتجاه التضخم عن مساره السابق.

2 –**التضخم في الجزائر: ملاحظات حول معدل الإستهداف:** بحلول سنة 2000 تغيرت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر فقد دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة تميزت بإرتفاع

أسعار المحروقات والذي أثر تأثيرا كبيرا على الوضعية النقدية المحلية، كما تميزت هذه الفترة بتضخم منخفض إلى غاية سنة 2004، ويرجع ذلك أساسا لتركيز بنك الجزائر على إستقرار الأسعار كهدف.

لقد سطر كل من قانوني 90-10، 03-11 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، بالإضافة إلى تحديد مهام بنك الجزائر. ويمكن تلخيص هذه الأهداف كمايلي:

-إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الإستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون 90-10؛

-إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للإقتصاد.

وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو إستقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث تم إستهداف معدل التضخم بـ 3% كمؤشر لأسعار الإستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا أنه منذ سنة 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال 3% -4% بسبب إرتفاع وتيرة التضخم المستورد (Banque d'Algérie, 2009, p:180.).

فبالرغم أن القانون 90-10 والقانون 03-11 سطرا أهداف نهائية للسياسة النقدية لا تقتصر فقط على إستقرار الأسعار. فقد جاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003، كمايلي: " إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك"، و قد أعيدت صياغة هذه الخلاصة فيما بعد كمايلي (Banque d'Algérie 2003, p : 93): " إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الإستقرار النقدي من خلال إستقرارية الأسعار بإعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك".

من وراء هذا الغموض السائد في صياغة الإثبات يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو إستقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الإستهلاك. فمنذ سنة 2003 أصبح بنك الجزائر يعمل بمعدلات محددة فقد جاء في التقرير السنوي مايلي: " إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية بعبارات إستقرار الأسعار على المدى المتوسط نسبة تضخم تقل عن: 3%" (Banque d'Algérie 2003, p : 93).

وتجدر الإشارة أنه بتحديد هذه النسبة يكون بنك الجزائر إنتهج سياسة القواعد في تطبيق السياسة النقدية وإستهدف نسبة تضخم لا تزيد عن 3%، والسؤال المطروح: هل هذه

النسبة تتعلق بتضخم أسعار الإستهلاك على المستوى الوطني أم على مستوى مدينة الجزائر العاصمة فقط، حيث أن بنك الجزائر يقدم مؤشرا على مستوى مدينة الجزائر وكذا المؤشر على المستوى الوطني.

3 **الوفرة النقدية وإستهداف التضخم (2000-2015):** خلال الفترة 2000-2015 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية (Bank of Algeria:2015, 2012, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005) والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

جدول رقم (02): الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2000-2015 (مليار دج)

السنة	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الموجودات الداخلية	التداول النقدي خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود	شبه النقود	ودائع لدى الخزينة و الصكوك البريدية(ccp)	الكتلة النقدية (M2)	معدل سيولة الإقتصاد(%)
2000	775,9	1246,6	484,5	467,5	1048,18	974, 3	96,2	2022,5	49,3
2001	1310,7	1162,8	577,2	554,9	1238,5,5	1235,0	106,4	2473,5	58,05
2002	1755,7	1145,8	664,7	642,2	1416,3	1485,2	109,4	2901,5	64,01
2003	2342,7	1012,2	781,3	719,6	1630,5	1723,9	130,1	3354,9	63,69
2004	3119,2	525,2	874,3	1133,0	2160,5	1478,7	158,3	3644,3	61
2005	4179,7	-109,2	921,01	1240,5	2422,7	1632,9	276,0	4070,4	55,4
2006	5515,0	-687,5	1081,4	1760,6	3167,6	1649,8	335,8	4827,6	56,7
2007	7415,5	-1420,9	1284,5	2570,4	4233,6	1761,0	378,7	5994,6	63,7
2008	10246,9	3291	1540,0	2965,1	4964,9	1991,0	459,8	6955,9	63
2009	10886	-3712,6	1829,4	2541,9	4944,2	2228,9	578,5	7178,7	70,8
2010	12005,6	-3715,8	2098,6	2922,3	5638,5	2524,3	735,5	8280,7	69,1
2011	13922,4	-3993,2	2571,5	3536,2	7141,7	2787,5	1034,0	9929,2	68,4
2012	14940	-3926,6	2952,3	3380,5	7681,5	3331,5	1349,0	11013,3	69,5
2013	15225,2	-3283,6	3204	3564,5	8249,8	3691,7	1481,3	11941,5	71,7
2014	15734,5	-2047,7	3658,9	4460,8	9603	4083,7	1483,3	13686,7	79,4
2015	15375,4	-1670,9	4108,1	3908,5	9261,2	4443,3	1244,6	13704,5	82,6

Source : RAPPORTS:2015, 2012, 2009 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

توضح بيانات الجدول رقم 02 تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 19 مرة خلال الفترة (2000-2015)، فقد إنتقلت قيمة المجمع من 775,9 مليار دج سنة 2000 إلى 15375 مليار دج سنة 2015. وحسب تقارير بنك الجزائر

(Bank of Algeria, 2006) حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لديه كمصدر رئيسي للإصدار النقدي الكتلة النقدية (M_2)خاصة منذ سنة 2005.

و من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية وإستمرار تراكم الإدخارت المالية من طرف الخزينة، ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي إبتداءا من سنة 2004، و يساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي (النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009).

من خلال بيانات الجدول رقم (02) تظهر مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية وجود تذبذب كبير، ففي سنة 2000 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38,6% من الكتلة النقدية وإرتفعت إلى 85,5% في 2004 لتتجاوز إبتداء من سنة 2005 نسبة 100% ، وإستمرت في التزايد حيث وصلت سنة 2009 إلى 151,6%، و135% سنة 2012، ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل وإختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن إرتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم إحتياطات الصرف وإنعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية، بناءا على ما سبق فإنه مع الإنتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية وتراكم إحتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي.

ومن ناحية أخرى يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم ونوع الودائع، فخلال الفترة (2000-2015) تضاعفت الودائع تحت الطلب بإعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية أكثر من ستة مرات، حيث أن مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية تغيرت عبر السنوات على النحو التالي: لم تتجاوز سنة 2000: 23,11% و بلغت 42,62% في 2008. وإستقرت عند 25% سنة 2015 وهذا بسبب تباطؤ نمو هذا النوع من الودائع منذ سنة 2010، في المقابل سجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع زيادة ملحوظة: 49,8%، 56,7% و 57,7%، 41%، في 2006، 2007 و2008 و 2012 على التوالي، مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك. وقد كان إرتفاع المكونات الأخرى وهي العملة في التداول

والودائع لأجل أقل حدة خلال نفس الفترة. وتعبر هذه التغيرات على وجود تذبذب في الطلب على النقود ويتضح ذلك في التغير الكبير لحجم الودائع تحت الطلب وبالتالي على البنك المركزي الإهتمام أكثر بالمجاميع الأقل تذبذبا والتي يمكن التنبؤ بها.

رغم أن العملة في التداول كمكون أساسي للكتلة النقدية لم تكن متذبذبة خلال فترة الدراسة كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب إلا أنها تعتبر مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في إستقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى إستثمار منتج. ويعبر هذا الوضع على أن هناك فوائض نقدية ضخمة بكل المعايير نتجت عن إختلالات في الإقتصاد الوطني وتساهم في توليد هذه السيولة وفي نفس الوقت تمثل عائقا أمام إستغلالها.

والظاهر أن تراكم الموارد المالية لدى البنوك أفرز وضعا مميزا حيث تجاوزت منذ 2001 القروض الداخلية (قروض للدولة وللإقتصاد) ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلي للسيولة في السوق النقدية.

جدول رقم (03): إجمالي الودائع والقروض لدى البنوك(2000-2015) (مليار دج).

السنة	الودائع (D)	القروض(C)	ودائع تحت الطلب/ $M2$ (%)	ودائع لأجل/$M2$ (%)	D/C(%)
2000	1441,8	993,7	23,11	48,17	145,1
2001	1789,9	1078,4	22,4	49,9	165,9
2002	2127,3	1266,8	22,1	51,18	177
203	2443,4	1380,2	21,4	51,3	177
2004	2705,3	1534,3	31,8	43,2	176,3
2005	2960,5	1778,9	30,4	42,6	166,4
2006	3516,5	1904,1	36,4	36,5	184,6
2007	4517,3	2203,7	42,8	29,3	205
2008	5161,8	2614,1	42,6	28,6	197,4
2009	5343,7	3086,5	44	30,75	154,5
2010	6164,2	3268,1	44,5	30,92	188,6
2011	7180,3	3726,5	45	25,4	192,6
2012	8061	4296,4	30,69	30,24	187,6
2013	8710,4	5156,3	29,8	30,9	168,9
2014	10001,7	6504,6	32,5	29,8	153,7
2015	9579,7	7277,2	28,5	32,4	131,6

Source: RAPPORTS de banque d'algerie :2015, 2012, 2011, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.

مثلما هو موضح في الجدول رقم 03 معبرا عنه بالموارد التي تتلقاها البنوك في شكل ودائع D وما تمنحه من قروض C كإستخدامات لهذه الموارد، حيث يلاحظ أن هناك

فوائض في الودائع وتراكم كبير للسيولة على مدى الفترة 2000-2015 وهو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وحسب محافظ بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة (Bank of Algeria, 2001).

ومع وجود هذا الفائض النقدي الكبير يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دون الهدف المتوخى (إستغلال كامل الموارد المتاحة) عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض.

بناءا على ما سبق وحسب ما أوضحه بنك الجزائر في خلاصة تقريره سنة 2010 (Bank of Algeria, 2010) بأن التضخم في الجزائر تتعدد محدداته فخلال العشرية (2000-2010) ساهمت الزيادة في الكتلة النقدية ب62% من تضخم الأسعار، وهي نسبة معتبرة تعبر بحق عن أهمية الجانب النقدي في إحداث الظاهرة التضخمية في الجزائر.

4 –**التضخم المستورد وإهدار الثروة:** من خلال تحليل وضعية الحسابات الخارجية من جهة والوضعية النقدية من جهة أخرى وكذا طريقة حساب الرقم القياسي للأسعار يمكن القول أن التضخم في الجزائر ظاهرة ناتجة عن عدة عوامل تتلخص في الإختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني، فخلل الإنتاج يؤدي إلى إختلالات أخرى في الحسابات الخارجية وفي حجم وطريقة توزيع الدخل مما يستلزم سياسة تمس كل جوانب الإقتصاد.

فيمايلي نسبة التضخم للمنتجات ذات المحتوى الإستيرادي والتي تتأثر بشكل كبير بتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية.

جدول رقم (04):التضخم الخاص بالمنتجات التي تشكل الواردات جزء كبير من محتواها

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم بالمنتجات ذات المحتوى الإستيرادي	2,3	5,5	11,3	2,1	7	5,8	7,4	0,5	-0,1	1,5
نسبة توليدها للتضخم الكلي		36,5	37,6	10,4	48	35.7	13,8	23,2	-0,7	7,2

Source: RAPPORTS de banque d'algerie :2015, 2012, 2011, 2008, 2007, 2006, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.

عرف التضخم في هذه المجموعة من السلع تغيرات كبيرة وكانت أكبر نسبة تضخم لها هي (13,8%) سنة 2008، وأضعفها سنة 2014 حيث كانت (0,1-%)، من جهة

أخرى يظهر الجدول مساهمة تضخم هذه المجموعة في توليد التضخم الكلي حيث كانت أكبر نسبة (48%) سنة 2010، وأضعف نسبة كانت (0,7-%) سنة 2014.

يلاحظ مع مرور الوقت تراجع التضخم في هذه المجموعة إلا أن نسبة توليدها للتضخم الكلي متذبذبة ولكنها تراجعت في السنوات الأخيرة وكانت سالبة سنة 2014، مع العلم أن مواد هذه المجموعة لها نفس الترجيح تقريبا منذ سنة 2010(تقارير بنك الجزائر، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

بالنسبة للمنتجات الغذائية يعود سبب التضخم القوي في أسعار هذه الأخيرة حسب بنك الجزائر إلى المنتجات الفلاحية الطازجة حيث أن القوة الترجيحية بالنسبة لهذه الفئة إلى الإجمالي تقدر ب: 28,9%، وتفسر هذه الزيادة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق ضعيفة التنظيم والضبط من جهة أخرى، أما بالنسبة لأسعار السلع المنتجة ذات الصلة بالواردات فإنه توجد ثلاث عوامل تفسر إنتقال التضخم الأجنبي إلى الأسعار الداخلية:

- ترجيح وتغير الأسعار الإسمية للسلع والخدمات المستوردة التي تدخل في تكوين مؤشر أسعار الإستهلاك.
- الأثار التراكمية للهوامش التناسبية للقيمة لمختلف المعاملات الموصلة لتجارة التجزئة.
- تطور معدل صرف العملة الوطنية مقارنة بعملة الحساب في العقود التجارية.

لقد عرفت أسعار الواردات تضخما معتبرا مما ساعد على تضخم الأسعار المحلية والجدول رقم 05 يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات.

جدول رقم 05: تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات (1994=100)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرقم القياسي لأسعار الواردات	139,8	135,5	136	141,1	154	164,9	172	187	214,2	208,9	211,4
التغير السنوي (%)	4,01	-3,00	0,3	3,7	9,1	7,1	4,2	8,9	14,6	-2,5	1,2

المصدر: بيانات متاحة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.(2012/12/31)

فمن خلال بيانات الجدول يظهر الأثر الواضح للتضخم المستورد عبر قناة الواردات ويعبر التضخم المستورد عن الضعف الكبير في الإقتصاد الوطني من ناحية

الإنتاج على إعتبار أن السلع المستوردة ذات علاقة كبيرة بإنتاج السلع محليا وبالتالي فإن إرتفاع أسعار الواردات يغذي نوع من التضخم المحلي هو التضخم بالتكاليف.

من جهة أخرى لتوضيح الألية النقدية للتضخم المستورد في الجزائر يكون كمايلي:

- يمارس التغير في أسعار السلع المستوردة أثرا مباشرا على تطور أسعار الإستهلاك سواءا تم بيع هذه السلع على حالها أو تم تحويلها.

- إذا كان تغير الأسعار بالزيادة فإن ذلك يؤدي إلى تضخم في الأسعار بالنسبة للسلع الغذائية المستوردة وكذا إرتفاع في أسعار السلع التي تعتمد على الواردات. من جهة أخرى فإن إرتفاع أسعار السلع المستوردة سوف يدفع الدولة للتدخل لتدعيم الأسعار في الداخل ويؤدي هذا الدعم للأسعار إلى زيادة النفقات العمومية وهذا من شأنه أن يغذي الضغوط التضخمية.

- إذا كان هناك إنخفاض في أسعار السلع المستوردة أو حتى في كمية السلع المستوردة فإن ذلك سوف يساعد على تحسين رصيد الحسابات الخارجية ويساهم ذلك في زيادة صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر الأمر الذي يساعد على زيادة السيولة المحلية والتي تعتبر سببا من أسباب التضخم.

جدول رقم 06: معدل تضخم أسعار مواد المجموعة الأولى (مدينة الجزائر)

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
الواردات الغذائية إلى الإجمالي (%)	25,2	24,7	22,7	20		17,6	17,7	18	19,7	14,9	14,9	20,7	18	16,5	17,8	
مؤشر أسعار المجموعة 1 (%)	-0,8	5,5	0,3	3,9	4,4	-1,07	4,22	6,36	7,5	8,23	4,24	4,2	12,2	3,2	3,9	4,7
التغيرات خارج الموارد الغذائية (%)	---	2,96	2,57	1,46	3,6	3,21	0,95	1,71	2,81	3,73	3,84	4,78	6,09	3,32	2,04	4,86

المصدر:بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 23، سبتمبر 2013، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 11، سبتمبر 2010، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 01، سبتمبر 2007.

يلاحظ الإرتفاع الكبير للواردات من المواد الغذائية خلال هذه الفترة وما رافقه من إرتفاع في التحويلات والتي تتضمن دعما للمواد الغذائية، وبالتالي يمكن إعتبار معدل

التضخم المصرح به من طرف السلطات غير معبر فعلا عن الضغوط التضخمية الحقيقية في الإقتصاد.

ولتوضيح علاقة إرتفاع أسعار الواردات على الأسعار المحلية يمكن متابعة تطور مؤشر أسعار أهم مجموعة في تشكيل الرقم القياسي وهي المجموعة الأولى التي تضم المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والتي ترتبط إرتباطا كبيرا بالسلع المستوردة والجدول رقم 06 يوضح ذلك.

تمثل الواردات الغذائية نسبة كبيرة إلى إجمالي الواردات، ويظهر أيضا التغير في مؤسر أسعار الإستهلاك لهذه المجموعة و بالتالي يمكن إعتبار إرتفاع الأسعار في هذه المجموعة والتي تتشكل من نسبة كبيرة من السلع المستوردة هي المسؤولة على جزء كبير من التضخم في الجزائر، وما يثبت النتيجة السابقة هو تغيرات طفيفة لمؤشر أسعار الإستهلاك للمجموعات الأخرى مجتمعة.

ما يثبت أيضا الأثر البالغ للمنتجات المستوردة وخاصة الفلاحية على مستوى وأتجاه التضخم في الجزائر ما قامت به السلطات العمومية سنة 2011 من إجراءات ضبط للحفاظ على القوة الشرائية للفئات المعوزة، حيث تم تنفيذ أربعة تدابير ذات أثر فوري تمثلت في: (Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2011)

–إلغاء الحقوق الجمركية على الإستيراد (5%) للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.

–إلغاء الرسم على القيمة المضافة (17%) على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.

–إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات (19%) بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وبنسبة (25%) بالنسبة لنشاط التوزيع.

–إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسوم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الإستيراد لوضع حد لوضعية الإحتكار على بعض الأسواق.

وحسب بنك الجزائر تخفض هذه الإعفاءات الإستثنائية المتراكمة من سعر التكلفة بنسبة 41% ولا هذه الإجراءات لكان هناك قفزة كبيرة للأسعار .

وقد أكد بنك الجزائر في خلاصة تقريره سنة 2010(Bank of Algeria, 2010) بأن التضخم في الجزائر تتعدد محدداته فخلال العشرية (2000-2010) ساهمت الإرتفاعات المتتالية للأسعار الدولية للمنتجات الزراعية ب31% من تضخم الأسعار، ويضيف بنك الجزائر بأن المرونة الكبيرة للواردات من السلع الإستهلاكية والصناعية إضافة إلى التسرب القوي للتضخم من الدول الموردة كانت دافعا قويا لزيادة التضخم (Bank of Algeria, 2011).

ما يلفت الإنتباه في السنوات الأخيرة (منذ سنة 2012) أنه بالرغم إنخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية بشكل محسوس فإن الأسعار المحلية للمنتجات المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الإنخفاض وحسب بل تطورت في الإتجاه المعاكس للميل التنازلي لهذه الأسعار العالمية، هذا ما يستدعي الحاجة إلى رصد تشكيل الأسعار الداخلية للسلع المستوردة، بحكم أن إختلالات الأسواق الداخلية لا تزال قائمة وتعيق الهدف المرجو من تدابير دعم الدولة (إعانات الميزانية وتدابير ضريبية أخرى).

5 -الأثر التضخمي لنشاط الخزينة:

في تسعينات القرن الماضي إتجه الإقتصاديون إلى تحليل العلاقة ما بين أوضاع المالية العامة ومستويات التضخم من خلال ما يعرف بالنظرية المالية للأسعار(Fiscal Theory of The price Level)، والتي تشير إلى أن وضع المالية العامة يعتبر من أهم محددات التضخم، وتوضح هذه النظرية أن السيطرة المطلقة على مستويات التضخم ليست دائما بإمكان البنوك المركزية حيث تؤثر السياسة المالية بشكل كبير على مستويات التضخم وقد تعيق قدرة البنوك المركزية على إستهداف التضخم إما بسبب تأثير السياسة المالية على مستويات عرض النقود أو بسبب تأثيرها على مستوى أسعار الفائدة وذلك لأن التضخم ليس دائما ظاهرة نقدية (هبة عبد المنعم، 2013، ص: 07).

في الجزائر يمكن النظر إلى دور الخزينة في تفاقم الظاهرة التضخمية من عدة نواحي ففيما يتعلق بالدعم المقدم للأسعار (الحليب، والحبوب) والتي هي عبارة عن سلع أساسية في المجموعة الأولى كما أنها من أهم السلع المستوردة، والجدول رقم 07 يوضح حجم الدعم المقدم في هذا المجال خلال السنوات 2006، 2007، 2008.

جدول رقم 07: الدعم المقدم للأسعار (الحليب، والحبوب)

السنة	2006	2007	2008
حجم الدعم المقدم (10^6دج)	11,6	31,2	184,4
التغير السنوي (%)	-----	176	491

المصدر: قسم الدراسات، الاقتصادية المجلس الوطني الاقتصادي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، والاجتماعي ، ديسمبر 2009، ص: 60.

حجم الدعم المقدم في هذا المجال ضخم جدا وبمتابعة تطور الواردات الغذائية وأهميتها إلى إجمالي الواردات يتضح أنه كلما تضخمت قيمة الواردات تضخم معها حجم الدعم المقدم، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الزيادة في الدعم مع مرور الوقت يعني:

– عجز الإقتصاد الوطني على تأمين العرض اللازم من هذه المواد وبالتالي تكون أسعارها تخضع لظروف العرض والطلب في السوق العالمية.

– زيادة الدعم المقدم يعني تضخم كبير في جانب نفقات الميزانية وفي حالة إنخفاض الجباية البترولية يعني ذلك إمكانية ظهور عجز موازني قد يكون من أسبابه الدعم المقدم للمواد الغذائية.

بالإضافة إلى الدعم الموجه للأسعار فإن هناك أنواعا أخرى من الدعم الموجه إلى العديد من السلع الأخرى تدخل في تركيب الرقم القياسي، والهدف من هذا الدعم هو الحفاظ القدرة الشرائية للمواطن بسبب إرتفاع الأسعار وتتضمن هذه التحويلات أساسا: الدعم الموجه للسكن، الدعم الموجه للعائلات، الدعم الموجه للمتقاعدين، الدعم الموجه للصحة، الدعم الموجه للمجاهدين، الدعم الموجه للمحرومين، في كل الحالات فإن الدعم يعكس عدم قدرة الإقتصاد على إنتاج الحاجات الأساسية ويعكس التبعية الكبيرة للخارج في هذا المجال، ويترجم في النهاية في شكل حلقة مفرغة: إرتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى إرتفاع أسعار المواد الأساسية في الداخل ويؤدي ذلك إلى إرتفاع الدعم وهكذا لايتوقف هذا المسار إلا بزيادة العرض الكلي من السلع الأساسية عن طريق الإنتاج الوطني، وللإشارة فإن إرتفاع الدعم المقدم للمواد الأساسية ناتج عن تضخم في سلع من الخارج وفي أغلب

الأحيان يتم تمويل هذا الدعم عن طريق إصدار نقدي جديد مما يعني أن هناك أثر للواردات على التضخم المحلي.

من جهة أخرى ساهمت سياسة الإنفاق العام في الجزائر من خلال برامج الإستثمارات العمومية منذ سنة 1999 إلى ضخ أموال ضخمة في السوق الوطنية، هذه الأموال لم يقابلها إنتاج كافي على إعتبار أنها كانت موجهة لصالح تطوير البنية التحتية، فحسب بيانات بنك الجزائر تضاعفت النفقات العامة في الجزائر بين سنتي 2000 و2015 ب 6 مرات. فإنفاق بهذا الحجم له أثار تضخمية خاصة وأن من خلال هذا الإنفاق ستكون هناك مداخيل ستترجم في جانب الطلب الكلي للإقتصاد بالإضافة إلى زيادة في الإستيراد.

الخاتمة:

يعتبر التضخم مشكلة مستمرة تواجه كل الإقتصادات في العالم وفي الجزائر تعتبر هذه المشكلة جد معقدة نظرا لتعدد أسبابها، فمن أسباب هيكلية إلى نقدية بالإضافة إلى التأثير الكبير للتضخم المستورد، وكما هو معروف فإن مشكلة الإقتصاد الوطني تتمثل في الخلل الهيكلي على المستوى الكلي والمتمثل في عدم التنوع الإنتاجي والتبعية الكبيرة للخارج في تأمين إحتياجاته الإستراتيجية، ففائض السيولة الهيكلي الذي ميز الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015) كان سببه الخلل الإنتاجي المتمثل في هيمنة قطاع المحروقات على تشكيل الناتج وحصيلة الصادرات حيث أدى إرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية إلى تحصيل الجزائر لإيرادات ضخمة لم يستطع الجهاز الإنتاجي إستيعابها نظرا للتخلف والضعف الكبير الذان يميزانه، وكان من نتيجة هذا التراكم للموارد المالية أن تحمل الإقتصاد الوطني ضغوط تضخمية جديدة، من جهة أخرى فإن نوعية وحجم الواردات التي تشجع بحق الإتكال المتزايد على الخارج خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية، والمعلوم أن الجزائر بإمكاناتها قادرة على تصدير الغذاء بكافة أنواعه، فإرتفاع أسعار المواد الغذائية واسعة الإستهلاك في السوق الدولية يؤثر بشدة على تضخم أسعار المستهلك في الداخل، على إعتبار أن هذه المواد تشكل نسبة معتبرة في ميزانية أي مستهلك، من جهة أخرى فإن إستمرار إستيراد هذه المواد والتي من الممكن إنتاجها محليا يمثل مصدرا للتسرب في أموال الخزينة، من خلال الدعم المقدم إلى العديد من السلع والتي تعتبر في معظمها مستوردة.

وتجدر الإشارة إلى أهمية توسيع مفهوم سياسة مكافحة التضخم والذي يصعب حصرها في الأدوات النقدية والمالية، بل يتطلب الأمر إهتماما أشمل بشروط إنتاج السلع والخدمات في الجزائر وإستجابة التكاليف والأسعار النهائية لضغوط الطلب، ولتدارك الوضع ورسم سياسة فعالة لمواجهة هذه المشكلة وجب إعادة النظر في السياسات الإقتصادية الكلية وجعلها سياسات تصب في إتجاه دعم تنوع الإقتصاد إنتاجيا وتقليل الإعتماد على الخارج، عند ذلك يمكن تقليل أسباب التضخم وبالتالي تسهل سياسات مواجهته.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1 ـ هبة عبد الرحمان التي تحمل عنوان: **ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)**، صندوق النقد العربي، 2013.

2 ـ النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، و التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003.

3 ـ قسم الدراسات، الاقتصادية المجلس الوطني الاقتصادي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، والاجتماعي ، ديسمبر 2009.

باللغة الأجنبية:

1. Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix, International Monetary Fund, Country Report No. 04/31, February 2004.
2. l'indice des prix à la consommation, Office National des Statistiques, N° 176, Août 2010.
3. Rapport 2003: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
4. Rapport 2005: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
5. Rapport 2007: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
6. Rapport 2008: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
7. Rapport 2009: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
8. Rapport 2010: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
9. Rapport 2012: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.
10. Rapport 2015: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie.